مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد15 / العدد3 : 2008

العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية

محمد مدلول علي علي جابر إبراهيم

المقدمة

يتجة العالم اليوم نحو العولمة إذ لا حدود ولا حواجز بين البلدان والأمم ومع ذلك فان للعولمة أبعاد ومظاهر متعددة ،إلا إن البعد الاقتصادي هو الأبرز ، ونتيجة لظهور التكتلات الاقتصادية والدولية وبروز دورها وتوسع نفوذها في الشركات المتعددة الجنسية أصبح للعولمة صفة السيطرة من خلال مرتكزاتها وآلياتها المتمثلة بصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IBRD) ومنظمة لتجارة الدولية (WTO) وان التطور السريع للتكنولوجيا وثورة المعلومات الهائلة ساعد على ذلك .

ومن جهة المؤسسات المالية والمصرفية استطاعت أن تأخذ المصارف أبعاد ومضامين عديدة تتجة نحو ميادين وأنشطة غير مسبوقة من اجل تعظيم وزيادة وتوفير الفرص وزيادة الثقة العالمية في التعامل وزيادة رؤوس الأموال عن طريق المكاسب غير المتوقعة .بحيث أصبحت العولمة أكثر التصاقا واندماجاً بالأنشطة الاقتصادية بشكل عام والأنشطة المصرفية على وجهة الخصوص ، وجعلت العولمة المصرفية الرؤيا المستقبلية واسعة للدخول في عالم جديد من الكونية والنشاطات المصرفية ذات التداخل الكبير على المستوى العالمي.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث في صعوبة مواجهة ومواكبة القطاع المصرفي في البلدان النامية للتطورات العالمية في الميادين الاقتصادية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة مما جعل القطاع المصرفي فيها يعاني من أزمات باتت تهدد بشكل ملفت للنظر الواقع الاقتصادي في تلك البلدان .

هدف البحث

يهدف البحث إلى إعطاء تصور واضح للمفاهيم المختلفة للعولمة وبيان آلية نشوء تلك الظاهرة وكذلك تحديد الآثار الاقتصادية للعولمة الايجابية منها والسلبية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية " إن للعولمة الاقتصادية آثار متعددة على الجهاز المصرفي في البلدان النامية وان حدة تلك الآثار تزداد بشكل واضح"

هيكلية البحث

لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمة إلى ثلاث محاور رئيسية تمثل المحور الأول تحديد واستعراض المفاهيم المختلفة للعولمة بأبعادها المختلفة منها الاقتصادية والمصرفية ،وتضمن المحور الثاني من البحث نشوء العولمة في تلك البلدان ،كما شمل المحور الثالث على الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي الايجابية منها والسلبية.

أولا :مفاهيم العولمة والعولمة المصرفية:

يتحدد مفهوم العولمة كمصطلح لغوي بأنها ترجمة للمصطلح الإنكليزي (Globalization) وهو مشتق من (Globe) بمعنى الكرة والمقصود بها الكرة الأرضية ،الكوكب الذي نعيش علية أو على سطحة ومقابلة العالم والكون وكلمة العالم تعني البشرية والمشاركة الجماعية للناس ويسميها البعض الكونية أو الكوكبية [1] كما استخدم مصطلح العولمة من قبل تيور لفت عولمة الأسواق لتوصف التغيرات التي حدثت من خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي والآن أصبحت المحورية في لغة العلاقات الدولية [2].

و قد كثر الحديث عن مفهوم العولمة وتناول العديد من العلماء والسياسيين والكتاب والباحثين هذا المفهوم كل في مجال تخصصه الدقيق ومن زاوية خاصة ،كما شاع استخدام العولمة في السنوات العشرة الأخيرة من القرن الماضي وبالأخص بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، فالعناصر الأساسية في فكر العولمة ازدياد العلاقات التبادلية بين الشعوب والأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات وكذلك في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والتأثير في تقاليد وعادات وقيم بعض الأمم، ونظراً لتعدد المفاهيم التي تناولت العولمة والتي تأثرت باختلاف وجهات نظر الباحثين الايدلوجيه واتجاهاتها حول العولمة فهي ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين الذي حصل في العقود الأخيرة وهي حصيلة للتطور الذي حدث في مجالات الاتصالات وشبكات الانترنيت وفي مجالات الالكترونية والحاسبات وغيرها[3].

وقد تعددت مفاهيم العولمة ، فمنهم من يرى بأنها مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها حيث أن الوصف يعبر عن أتساع وعمق التوقعات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة أما المبادئ فهي تحرير الأسواق العالمية والوطنية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التوقعات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو والرفاهية للبشر.

ويرى البعض الأخر بان العولمة هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تشتمل على تغيرات جذرية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا تهدف إلى تهيئة الأجواء العالمية إلى أنماط جديدة في الانفتاح العالمي والى إلغاء التمركز الصناعي والمالي. [4]

وحدد مفهوم العولمة أيضاً بأنها التكامل في المستوى العالمي بين نشاطات وصياغة وتنفيذ وتقويم إستراتجية إذا تم اتخاذ القرارات الإستراتجية على أساس تأثيراتها في الربحية العالمية أكثر من تأثيراتها في المستوى المحلي ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي(IMF) فأن مفهوم العولمة يعني التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود أضافه إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنلوجية والخدمات ذات الأنماط والنوعيات والإشكال المتجانسة.

وصيغ مفهوم العولمة على أنه توفر المعلومات للتكامل في مختلف بلدان العالم وانعكاساتها على زيادة معدلات التشابه والتجانس بين المجتمعات والمؤسسات عبر الحدود بين دول العالم ، وعلى أنه زيادة الارتباط

---

(1) د. محمد عبد العال النعيمي، العولمة ومستقبل الوطن العربي، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص83.

(2) د.كريم نعمة النوري ،التعليم في عصر العولمة، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد (25)، 2005،ص 2.

(3) د.محمد طاقة ،العولمة الاقتصادية ، شباط ، ط1 ، بغداد، 2001، ص 39.

(4) إسامة أمين ألخولي ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، ،ط 2، بيروت ، 1997 ، ص ص25-28.

المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقلبات الإنتاج والأشخاص والمعلومات ، وبأنة إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار لأسواق التمويل وتماثل الاستهلاك في مختلف بلدان العالم . [1]

ولهذا يمكن إن نعرف العولمة بشكل عام بأنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافات والتقانة من إطار الرأسمالية وحرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق العولمة إلى الانحسار الكبير عن سيادة الدولة وان العنصر الأساسي لهذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية العملاقة متخطية القوميات.

وقد استطاعت العولمة إن تتجاوز الحدود بين البلدان والعوائق المختلفة التي تفصل فيما بينها مما يجعل من العالم وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية تتداخل فيها السياسات الاقتصادية بالنظم الإدارية والنشاطات التسويقية– والتوجهات الاستثمارية كما تجاوزت البعد الاقتصادي إلى الأبعاد التكنلوجية والعلمية والمعلوماتية والى التأثير الكبير لنظم الاتصالات والموصلات والعمل على التقارب والتجانس بين أذواق الناس في مختلف أرجاء العالم ،حيث عملت على نسيج من العلاقات المتبادلة بين البلدان العالم المختلفة لنجعل من العالم يتجه نحو العالمية أكثر من الاتجاه نحو العولمة وتوفير المعلومات من مصادر من العالم (الكمية –ألنوعية– السرعة المطلوبة) من اجل اتخاذ القرارات .

وفي السياق ذاته يمكن أن نوضح مفهوم العولمة الاقتصادية بأنها تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول السياسية والمؤسسات والقومية والاتفاقات المنظمة لها بخضوع تلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تقيد تشكيلها وتنظيمها بشكل طبيعي على المستوى العالمي بأكملها كوحدة واحده[2].

فيما أطلق بعض الكتاب والباحثين عمل الرأسمالية و حددها بعضهم بأنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج وقال البعض إنها السوق الكونية العالمية التي تعمل على ابتلاع الناس والأشياء لتحويلها سلعا ويقول البعض هي نزعة واسعة النطاق نحو تكوين اقتصاد عالمي موحد ويقرها البعض هي العلمية التي من خلالها تصبح شعوب العالم ملتصقة ببعضها البعض في كل حياتها ثقافيا وتقنياً وبيئيا واقتصاديا وتمثل أيضاً إطار التفاعلات الإنسانية المعاصرة بمختلف أشكالها وأنوعها ومستوياتها [3] .

وتعد العولمة الاقتصادية ظاهرة حركية تتمازج فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والجغرافية والأيدلوجية والتغيرات المؤسسية وان كانت ذات بعد اقتصادي– سياسي بالدرجة الأولى يراد بها تحقيق التشابك على المستوى الدولي وتحقيق الاندماج والتكامل عن طريق التأثير في سيادة الدول وتذويب الحدود أمام الشركات المتعددة الجنسيات ، وطالما أن العولمة هي حقيقة التحول الحضاري من حضارات متباينة الحضارة،استهلاكية من اجل

---

(1) مسلم علاوي شلبي ،عبد الجبار أمين ، مجلة دراسات إدارية ، جامعة البصرة ، العدد (3) ،المجلد (2) ، 2007 ،ص ص48،43.

(2) الانترنت ، د عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة ، وأثاره الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان ، ص3.

(3) د. محمد عمر ألحاجي ، ظاهرة العولمة الاقتصادية ، ط1،دار المكتبي للنشر والتوزيع ،سوريا ، 2001 ، ص ص 15،14.

الوصول إلى اختراق مجتمعات واقتصاديات العالم ،إذ إن ابرز اقتصاديات العالم في الوضع الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال ونظم المعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الإقليمية والوطنية وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدوا وكأنه قرية صغيرة[1].

إن الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها البعض هي أيدلوجيا ومفاهيم اللبرالية الجديدة التي تدعو إلى تدعيم الاقتصاد والتبادل الحر لنموذج مرجعي والقيم المنافسة والإنتاجية كما أنها تعد العالم بالرفاه دون البنيين وبالمزيد من التقدم كما أنها حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي غير متكافيء.

لقد استطاعت العولمة الاقتصادية إن تظهر أساسا في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول الاقتصادية القوية وفي وحدة الأسواق المالية وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعة من القواعد الحياتية والتجارية وتكوين وإنشاء تجارة المنظمة العالمية ،كما أنها بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية الدولية ونشاط الشركات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وغيره[2] .

وان العولمة الاقتصادية قوة رئيسية تعتمد على حرية الاستثمار في أي مكان من العالم وكذلك حرية رؤوس الأموال دون أن تواجه أي صعوبات أو عثرات وبالأخص على المستوى الدولي كما أنها تعمل على إقامة الصناعات والمؤسسات في أي مكان من العالم وخاصة الأماكن المناسبة للعمل فيها دون ما تحمله تلك الدول من جنسيات أو قوميات إضافة إلى التطورات السريعة في التقنية في الاتصالات والأقمار الصناعية وصناعة الكومبيوتر ويكون العمل فيها جنباً إلى جنب، وهذا يساعد على انتقال رؤوس الأموال والعمل على ترويج وتسهيل الأنماط الاستهلاكية على الصعيد العالمي وكذلك اتخاذ القرارات ألاستثمارية السريعة والمباشرة[3].

ويراد للعولمة المصرفية بأنها القوى التي لا يمكن السيطرة على الأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتي ليس لها ولاء لأي دوله قومية ويراد بها أيضا بأنها حركة السلع والخدمات والقوى العاملة ورأس المال والمعلومات بكل حرية عبر الحدود الوطنية والدولية.

ويحدد بعض الكتاب مفهوم العولمة بأنها حالة من الحالات الكونية فاعله ومتفاعلة تخرج من البنوك والمصارف من الصعيد الداخلي والمحلي إلى أرجاء وافق العالمية الكونية وتربط اقتصادياً ودولياً في السوق العالمي بأبعاده وصولاته المختلفة مما يجعله في مركز تطور المشاريع نحو المزيد من السيطرة والقوة والهيمنة المصرفية [4] .

والعولمة المصرفية اتجاه حصري يعبر عن الصراع المعاشي في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة كما أنها لا تعني أبداً التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلي والوطني

---

(1) د. حسن لطيف الزبيدي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة المجلد (15) ، العدد(18)،2001، ص1.

(2) إسامة أمين ألغولي ، مصدر سابق، ص32.

(3) الانترنت ،عبد الرحمن السبري، نحو سياسة اقتصادية موحده للعام الإسلامي في مواجهة العولمة في الاقتصاد الإسلامي ، العدد (217)، 1999 ،ص ص56،54.

(4) الانترنت ،أسار فخري عبد الطيف ، العولمة المصرفية ، مجلة الجندول ، السنة الثالثة ،العدد (24) ، 2005 ، ص 2،3 .

ولكنها تعني أكثر اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال من محيط النشاط إلى أرجاء الكون الفسيح مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر فعالية ونشاطاً وقدره ضمان وأمان الامتداد المصرفي وتوسيعه[1].

وتأخذ العولمة المصرفية جوانب عديدة منها النشاط الحالي وارتباط أسواق النقد المالي مع بعضها البعض ووجود كيانات مصرفيه عملاقه لها القدرة الكبيرة على صناعة الفرص الاقتصادية وكذلك الانتشار السريع والتواجد كما تعد المصارف أداة رئيسية والأجراء الأساس للتغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية فقد أصبح التناقض التدريجي للمسافات بين البلدان والأقاليم والحكومات والمؤسسات والشركات واضحاً تماما ليس التجارة والاستثمارات فقط ولكن منها في استخدام الموارد الطبيعة والعلمية والمصارف دور التقريب، والغير في المسافات

وقد ارتبط ظهور العولمة المصرفية بنشأة وتطور النظام الرأسمالي الذي يتمثل جوهره في تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود والآليات والشروط بها فيما بين الأسواق المالية حتى ظهر مفهوم التحرير المالي وضرورة تنفيذه والتحرير المالي يعني إلغاء القيود والضوابط على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والطويلة الأجل عبر الحدود وإعطاء السوق مطلق الحرية والفعالية في عمليات وضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب وإلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة مع إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات النقدية والمالية [2].

ثانياً : نشوء العولمة :

شاع مصطلح العولمة في تسعينات القرن الماضي بعد انهيار المعسكر الشيوعي ولاسيما عندما طالبت دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية بقصد سيطرة الشركات العالمية المتعدية للقارات على الأسواق العالمية ويرى الباحثون إن العولمة عمليه تراكمية أي إن هناك عولمات صغيره سبقت ومهدت العولمة التي نشهدها اليوم والجديد هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفعل تقدم وسائل الأعلام والاتصال وكذلك وسائل المواصلات والانترنت والتكنلوجيا ووسائل النقل والتقدم العلمي السريع والملحوظ بشكل عام ومع ذلك فأن هناك عوامل ساعدت على نشوء العولمة المصرفية ومن ابروها:-

1- تزايد حركة التجارة والاستثمارات الدولية العالمية :-

تزايد حجم التجارة الدولية في تسعينات القرن الماضي وأصبحت الصادرات تمثل نحو 35% من إجمالي الناتج القومي العالمي كما تعاضمت وتزايدة حركة الاستثمار الخارجية وفقاً لبيانات منظمة الانكتاد حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو (400) مليار دولار عام 1997 بدل من (159) مليار دولار عام 1991 وتعتبر اليابان من اكبر الدول المستثمرة حيث قامت بشراء العديد من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) الانترنت ، د.محسن احمد الخضيري ، مفهوم العولمة المصرفية ، مجلة اتحاد المصارف العربية،العدد(222)،المجلد(19)،1999،ص 173.

(2) د. رمضان علي الشراح ، محمد سعيد الشريف ،مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دول الأمارات المتحدة ، المجلد ، مركز البحوث والتوثيق ، (3) العدد (90) ، 2002 ، ص69 .

وأوربا في مجال الخدمات ، كما استطاعت أن تصل إلى الأماكن الأمريكية واستطاعت أن تشتري شركة كولومبيا بكتيزر وعملت على تكوين مشروعات مشتركة تعمل على تطوير العلاقات مع شركاتها الأخرى.

2- التحرر من القيود وامتداد المنافسة :-

لقد شهدت الأسواق النقدية والمالية الدولية اتجاهاً متزايداً نحو التحرير من القيود والتشريعات واللوائح والتشكيلات والمعوقات التي تحد من الانتشار والتوسع في عمليات المصارف والبنوك كما اتسعت عمليات الخصخصة التي تمت على نطاق كبير وواسع خلال النصف الثاني من القرن الماضي ومازالت جاريه إلى الآن ، كما تمكنت أن يكون لها دوراً بارزاً ومحفزا في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للتدرج والانسياب إلى البلاد التي يكون لها برامج عملاقه واضحة وأسواق متطورة للأوراق المالية [1] .

3ـ ظهور الابتكارات المالية :-

أن من بين أهم الابتكارات التي شهدتها الأسواق المالية والنقدية الدولية القائمة وجود إدارة جديدة للخصوم في ظل المنافسة السعرية ،ونمو وتزايد استخدام أوراق الفائدة المسومة والآجال القصيرة وقد ظهرت أدوات مالية جديدة تتيح للمقترضين والعملاء فرصة الحصول على مصدر تمويل طويل الأجل خلال إصدار سلسلة من الأوراق المالية القصيرة الأجل وهو يقر ظاهرة تقصير الأجل في الوقت الراهن ،كما أن هناك ابتكارات مالية أخرى تعمل نحو الأسواق المالية القابلة للتداول مثل الابتكارات نحو المخاطرة المتمثلة في القروض ذات الفائدة المعومة والعقود المستقبلية ،وابتكارات تدعيم السيولة المتمثلة في مبادلات القروض وصناديق الاستثمار في أسواق النقد وتشييد الأصول [2].

4 ـ تنامي الرأسمالية المالية:-

ونعني بذلك الأهمية المتزايدة لرأس المال الدولي التي تظهر واضحة ومتجسدة في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية (بنوك الأعمال –صناديق الاستثمار –صناديق المعاشات –البنوك التجارية – شركات التامين)حيث أصبحت معدلات الأرباح التي حققتها الرأسمالية تتكاثر وتتزايد بشكل كبير ومضاعف من معدلات الربح التي حققتها قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية،حيث أنها تعمل على نقل الثروة العينية من مستثمر إلى مستثمر آخر دون عوائق وحواجز سواء داخل البلد أو خارجة.

---

[1] تقرير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت ، العولمة فرص وتحديات ، الكويت،1999،ص43.

[2] د. رمضان علي الشراح، محمد سعيد الشريف . مصدر سابق ، ص71 .

5ــ التقدم التكلنوجي:-

لقد استوعب الجهاز المصرفي قدرا كبيرا وضخما من الانجازات التكنولوجية التي تولدت في السنوات الأخيرة وتوفر معلومات من خلال نقل المعلومات وشبكات الاتصال الحديثة التي عملت على مساعدة ربط الأسواق المالية العالمية بعضها البعض،وعملت على التزايد في استخدام وحدات العرض الآلي التي تتيح للعملاء الحصول على قدر كبير من الخدمات المصرفية على مدى (24) ساعة والتوسع في خدمات الدفع في نقطة البيع التي مرتبطة بنظام البطاقات والربط الآلي والتحولات المالية في مجالات التجزئة من خلال شبكة الاتصال إضافة إلى جانب العمليات المصرفية.

6 ــ سياسات الانفتاح العالمي الكبير في النظم المالية الدولية:-

لقد حدث انفتاح كبير في النظم المالية الدولية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وانسياب قدر كبير من رؤوس الأموال بين الأسواق وبشكل سريع جداً وزيادة تدفقاتها عبر الحدود الجغرافية مما أدى إلى تكوين علاقة قوية ووثيقة مع سياسات التحرير المالي الداخلي والخارجي ،فقد تم إلغاء السقوف على أسعار الفائدة في الكثير من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وسمح هذا إلى العديد من المصارف والبنوك إلى إن تعمل على جذب مستثمرين أجانب فقد قدمت لهم أسعار فائدة اكبر وفي الوقت نفسه تم العمل على تحقيق القيود على إنشاء فروع للمصارف والبنوك الأجنبية وبهذا استطاعت النظم المالية والدولية أن تصبح أكثر توسع وانفتاح وهذا قد عمل على تسهيل الكثير من الشركات أن تختار موقعها حيث تعمل على توحيد المستلزمات ورؤوس الأموال [1] .

ثالثا :الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي في البلدان النامية:

إن للعولمة العديد من الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي سواء كانت ايجابية أم سلبية،وهنا لابد من التأكد من عمل المصارف لرفع الايجابيات وزيادتها وتقليص السلبيات إلى اقل مستوى ممكن كما أن هناك العديد من التغيرات والاختلافات والبحوث والدراسات والتطورات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة قد تأثرت وبشكل غير محدود على الجهاز المصرفي في بلدان العالم وبالتالي يجب أن نسلط الضوء وبتمعن شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على المصارف منها :

1:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :-

لقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتطورات خدمتها المصرفية بشكل واسع وكبير سواء من الجانب المحلي أو من الجانب العالمي الدولي،وأصبحت المصارف والبنوك تعمل على توفير خدمات مصرفية ومالية ونقدية لم تعمل بها من قبل وقد انعكس هذا بشكل ملحوظ وواضح على هيكل ميزانيات البنوك والمصارف،وقد انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالمصارف ،كما إن الخصوم القابلة للمتاجرة قد ارتفع نصيبها النسبي إلى إجمالي الخصوم نتيجة لتزايد نشاط البنوك من ألأنشطة الأخرى غير المقترضة ،وبالتالي أدى

---

[1] احمد صرار إسماعيل ، منظمة التجارة العالمية والعولمة (الآثار السلبية على الدول النامية) ، مجلة المنصور الجامعة ، المجلد (1) العدد (6) ، بغداد ، 2003 ،ص220.

هذا إلى انخفاض نصيب القروض وازدياد النصيب النسبي للأصول الأخرى [1] ،إن تأثير العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية فقط ولكنة استطاع إن يتوسع وبطريقة غير مباشرة إلى العمل والدخول إلى المؤسسات المالية غير المصرفية صناديق الاستثمارات وصناديق المعاشات وغيرها كمنافس قوي للبنوك التجارية وخاصة في مجال الخدمات التمويلية مع العمل على تراجع البنوك التجارية وخاصة في نطاق الوساطة المالية.

2 :الاندماج المصرفي :-

إن ما يحدث في الوقت الحاضر من اندماج مصرفي بين البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة وكذلك البنوك الكبيرة مع بعضها البعض هو نتيجة طبيعية للعولمة،وبسبب السرعة الكبيرة التي حققتها عمليات الاندماج وكثرتها أصبحت هذه الظاهرة دولية تتأثر بها كل المصارف والبنوك في العالم ،ويمكن تحديد مفهوم الاندماج المصرفي بأنة اتحاد أكثر من بنك أو مصرف في ظل بنك واحد ،أو عدد من الكيانات المصرفية ضمن مصرف واحد ،وان للاندماج المصرفي أسباب ودوافع عديدة منها دافع التوسع وتحسين الربحية ضمن إطار تحرير الخدمات المصرفية وتحقيق وفورات الحجم . [2] .

3 : ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :-

لقد أصبح العمل المصرفي يلاقي العديد من المخاطر المصرفية سواء كانت من الداخل أو من الخارج ،و ذلك نتيجة لزيادة ظاهرة العولمة،وذلك يتطلب من البنوك والمصارف أن تأخذ جانب الحيطة والحذر بعدة سبل منها تدعيم الاحتياطيات و راس المال وقد أصبح لمعيار كفاية راس المال أهمية كبيرة جدا عندما أقرتة لجنة بازل عام 1988م، وأصبح لازما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي .

أن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية راس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا ويعتبر الهدف الأساس في تكوين راس المال قادر على مواجهة المخاطر المالية المتزايدة والمتنوعة ،أن لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معادلة استثمار البنوك والمصارف نتيجة لتوسعها بشكل متزايد باتجاة ميادين الأوراق المالية والتامين. [3]

4:-تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:-

ويضم تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الأجهزة المصرفية والبنوك ومن ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء تكوين الشركات القابضة المصرفية ،أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والتوجه إلى مجالات استثمارية جديدة والعمل على اقتحامها مثل أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والإسناد وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في الحالات غير المصرفية،ثم التوجه في العمل في تعميق الأوراق المالية والمتاجرة بالعملة وتكوين صناديق الاستثمار وأداء الاستثمارات لصالح العملاء [4].

---

[1] رعد حسن الصرن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، دار التوصل العربي ، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص138

[2] الانترنت، د.محمد عمر الحاجي ، مصدر سابق ،ص25.

[3] الانترنت، محسن احمد الحضيري ، مصدر سابق ،ص172.

[1] عبد المنعم محمد الطيب ,مصدر سابق ،ص12.

5:تزايد مخاطر أنشطة و غسيل الأموال من خلال المصارف:-

مع تطور العولمة المالية والنقدية مقارنةً بالتحرير المالي وتزايد عمليات غسيل الأموال والذي وصل حجم غسيل الأموال في أرجاء العالم سنويا إلى ما يقارب (500) مليار دولار هو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي ويكون مصدر هذه الأموال من عمليات ونشاطات غير صحيحة وغير مشروعة والتي تمارس من خلال الاقتصاد الخفي ومن أهم هذه العمليات والأنشطة المتاجرة في الأسلحة المحظورة والمتاجرة في السوق السوداء للسلع المهمة والثمينة والقروض المصرفية المهربة والدعارة والسرقات والمخدرات والعملات والرشاوى وباختلاس الأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي وتجارة الرقيق وكل هذه الأموال تؤثر وبشكل سلبي على مستوى الاقتصاد القومي ،حيث يستخدم الجهاز المصرفي وسائط لعمليات غسيل الأموال منها مرحلة الإبداع النقدي ومرحلة التكامل ومرحلة التقييم [1].

6 :- تزايد مخاطر التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية:-

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى خلق نوع من المنافسة غير المتكاملة بين المصارف العالمية الدولية والمصارف المحلية والتي لا تزال غير مهياه لمواجهة هذه المنافسة لضعف الإمكانيات الاقتصادية وصغر الخدمات التي تقدمها قياسا بالمصارف الأجنبية وحجمها المحدود ،وبهذا لم توا جهة المصارف العالمية الأجنبية أي صعوبة في سلب العمليات التمويلية الضخمة من المصارف المحلية أضافه إلى هروب الأموال الوطنية إلى الخارج ويعود السبب إلى ذلك هو توفير التقنيات التكلونوجية المتطورة الحديثة والإمكانيات الهائلة المتقدمة .

إن المصارف الأجنبية يمكن أن تحرك الأموال وفقا لمصلحتها نتيجة لسرعة اتخاذ القرار دون مراعاة المصارف المحلية الأخرى مما يؤدي إلى تعرض المصارف المحلية للانهيار وأضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية[2] .

ولقد أدت العولمة إلى زيادة التفاعل بين الدول في التجارة العالمية الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي في الأسواق الرأسمالية العالمية وهي ظاهرة شمولية أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حيث زادت معدلات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق الكبيرة معدلات نمو التجارة والنقل العالميتين مضافة بما فيه من تجارة وأسواق ومعاملات مالية ورؤوس أموال تمثل جانباً من حياة الإنسان كما إن الانفجار السكاني وزيادة الاستهلاك وارتفاع الأسعار ساهم بشكل كبير في ظهور العولمة في هذا الوقت .

7- إن من تداعيات العولمة في القطاع المصرفي هو إن البنوك والمصارف أصبحت مجبرة أو ملزمة لتحقيق وتطبيق المواصفات والمعايير العالمية والدولية سواء كان التطبيق على نمط تعاملها مع الموظفين والزبائن أو كان ذلك لخدمتها الخاصة ،فبيئة الأعمال المصرفية العالمية والدولية تهتم بالحيوية وهذا يعني ضرورة قيام المصارف

---

[2] أحمد صرار إسماعيل، مصدر سابق ، ص212 .

[3] الانترنت ،عبد المنعم محمد الطيب ،مصدر سابق ،ص8-9 .

بالجهود المتواصلة لتطوير وتحسين نهجها المصرفي باستمرار ،إن الأعمال المصرفية تشبه إلى حد كبير قطاعات الأعمال الأخرى في تنظيم وتحقيق الأرباح[1] .

الاستنتاجات:

1- لو نظرنا إلى القطاع المصرفي والمالي في البلدان النامية لوجدناه على الرغم من وجود بعض المزايا التي يتمتع بها إلا انه يعاني من نقاط الضعف التي ستخلق له مصاعب عدة في التأقلم مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي.

2- تعد العولمة وليدة طبيعية للنظام الرأسمالي حيث تعمل على التخلص من الأزمات والاختناقات التي يعاني منها هذا النظام وتهيئة الأجواء العالمية لتحقيق الانفتاح الكبير على العالم للعديد من المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وغيرها .

3- يقوم الجهاز المصرفي في التقليل من حدة العمليات التي يمارسها الاقتصاد الخفي التي تؤثر وبشكل كبير على المستوى القومي.

4- إن للعولمة الاقتصادية دور بارز في تقوية وتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية وحرية انتقال رؤوس الأموال دون أي عوائق على الصعيد العلمي .

التوصيات:

1- ضرورة تأقلم البلدان النامية مع العولمة الاقتصادية والعمل على تقليل التأثيرات السلبية الخطيرة التي تواجهها تلك الدول وزيادة الآثار الايجابية فيها .

2- العمل على اقامة كيانات مصرفية ضخمة من خلال الاندماجات المصرفية ، بحيث تكون لها القدرة الكافية على مواجهة الصعوبات مع البنوك الأجنبية سواء كانت في الأسواق الداخلية (المحلية) أو الدولية .

3- ضرورة مواكبة التطور التكلنوجي والمعلوماتي والعمل على استخدام أدوات العصر الحديثة من الانترنيت أو المعلومات الالكترونية السريعة من اجل رفع الكفاءات المصرفية والاقتصادية المحلية .

4- العمل على تشجيع المؤسسات المالية عن طريق ضخ رؤوس أموال ضخمة واندماج المصارف فيما بينها من اجل تكوين وحدات أكثر فعالية تعمل على التقليل من حجم التكاليف الموجهة لها وزيادة منتجاتها المالية ورفع حجمها الاقتصادي .

5- تأهيلالكوادرالبشرية والطاقات الإنسانية من اجل إدخال الأساليب الحديثة في العمل المصرفي والمالي الحديث والتطورات التكنلوجية والتقنية .

المصادر:

[1] رعد حسن الصرن ، مصدر سابق، ص 145.

(1) د. محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ،بغداد ، ط1 ، 2001 .

(2) إسامة أمين الغولي ، العرب والعولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، بيروت ، ط2 ، 1997 ، .

(3) د. محمد عمر الحاجي ، ظاهرة العولمة الاقتصادية ، دار المكتبي للتوزيع ، سوريا ،ط1 ، 2001 ، .

(4) رعد محمد الصرن ، عولمة الجودة الخدمة المصرفية ، دار التوصل العربي مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2007 .

(5) د. محمد عبد ألعال النعيمي ،العولمة ومستقبل الوطن العربي ،مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ،1998 .

(6) مسلم علاوي شبلي ، عبد الجبار أمين ، مجلة دراسات إدارية ، جامعة البصرة ، العدد (3) المجلد (2) ، 2007 .

(7) د. حسن لطيف الزبيدي ، العلوم الاقتصادية ، الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ، المجلد (15) العدد (18) ، 2001 .

(8) د. رمضان علي الشراح ، محمد سعيد الشريف ، آفاق اقتصادية ، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دول الأمارات العربية المجلد (3) العدد (90) ، 2002 .

(9) احمد صرار إسماعيل ، منظمة التجارة العالمية والعولمة (الآثار السلبية على الدول النامية) مجلة المنصور الجامعة ، لمجلد (1) العدد (6) ، بغداد ، 2003 .

(10)الانترنت، د. كريم نعمة النوري ، التعليم في عصر العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة ، العدد (25)،2005 .

(11) الانترنت ،عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان .

(12) الانترنت ،عبد الرحمن السبري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة في الاقتصاد الإسلامي ، العدد (217) ،1999 .

(13)الانترنت ، أسار فخري عبد اللطيف ، العولمة المصرفية ، مجلة الجندول ، العدد (24) ، 2005 .

(14)الانترنت ، د. محسن احمد الخضيري ، مفهوم العولمة المصرفية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (222) المجلد (19) ،1999 .

(15) تقرير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت ، العولمة فرص وتحديات ، الكويت،1999.